إن مجتمعنا اليمني كان ولايزال يؤكد رفضه لأشكال الاستغلال والظلم، مهما كانت أصولها ومصادرها، ويؤكد في الوقت ذاته حرصه على الاستقرار والأمن والإيمان

الميثاق الوطني

إرهابيون «نجوم» على شاشة التلفزيون السعودي

كشفت تقارير صحفية بريطانية عن أن قادة مصنفين إرهابيين يمولون تنظيم "القاعدة" الإرهابي، باتوا نجوما في محطات التلفزيون السعودية.

وذكر موقع "ميدل إيست آي" البريطاني أن قادة تابعين لتنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" وضعتهم الولايات المتحدة الأمريكية على قائمة الإرهاب يحظون بترحيب واستقبال حار في الرياض.

ودلل الموقع البريطاني على ذلك بفيديو يظهر فيه، عبدالمجيد الزنداني، وهو يزور الداعية السعودي، عائض القرني، في مستشفى بالرياض في أوائل عام 2016م.

ويُعرف الزنداني بأنه من مؤيدي "القاعدة" القدامى، وموجود اسمه منذ عام 2004م على قائمة الإرهابيين العالمية التي تعدها الخارجية الأمريكية، بسبب شكوك حول تمويله لأنشطة تنظيم "القاعدة"، كما وصف بأنه المستشار الروحي السابق لزعيم تنظيم "القاعدة"، أسامة بن لادن.

وظهر في الفيديو الزنداني، وهو يقول للقرني في المستشفى: "لدي أخبار جيدة لك من تعز"، ثم ردد الحضور بعد كلماته: "الله أكبر، الله أكبر".

وقال الموقع البريطاني إن الظهور النادر للزنداني في الرياض، جاء بعدما باتت السعودية، خلال السنوات القليلة الماضية مركزاً لاستضافة المتطرفين، بحسب قوله.

وتتهم الخارجية الأمريكية الزنداني بتنفيذ عدد من العمليات الإرهابية حول العالم، بما في ذلك إطلاق النار على 3 أمريكيين في اليمن عام 2002م.

ولم يكن لقاء الزنداني مع القرني هو الوحيد، بل التقى عدداً من كبار رجال

الدين والمسؤولين، من بينهم سعد بن ناصر الشتري، الذي يعمل مستشارا في المحكمة الملكية عام 2015م.

وأشار (ميدل إيست آي) إلى أن شاشات التلفزيون السعودية، توفر نافذة (نادرة) لظهور عدد من الأشخاص، الذين يوصفون بـ"المتطرفين". ونقل الموقع عن مصادر خاصة به في الرياض قولهم إن خمسة يمنيين على الأقل ممن هم موضوعون على قوائم الإرهاب الأمريكية ينسقون العمليات السعودية في اليمن مع قوات التحالف على الأرض ضد جماعة "أنصار الله" وقوات الرئيس السابق، علي عبدالله صالح.. مشيرا إلى أن قنوات سعودية استضافت أيضا، نايف القيسي، وهو يمني آخر وضعته الولايات المتحدة في مايو 2016م ضمن قائمة الإرهاب، وهو الذي عينه عبد ربه منصور هادي، محافظاً للبيضاء في ديسمبر 2015م، وهو ما وصفته الخارجية الأمريكية حينها بأنه قرار يمكن أن يسهل ويوسع من استقرار تنظيم القاعدة.

وقالت الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي إن القيسي قدم لتنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" ورجال القبائل المتحالفين معها أسلحة وأموالاً لمحاربة الحوثيين.

وتابعت: "اعتباراً من 2016م، كان القيسي داعما ماليا كبيرا لتنظيم "القاعدة"، والتي حصل عليها من أطراف خارج اليمن، واستخدم منصبه في محافظة البيضاء لتسهيل وتوسيع نفوذ "القاعدة" في المحافظة".

وكشف التقرير أيضا عن شخصية يمنية أخرى موجودة على قوائم الإرهاب العالمي منذ عام 2013م، وهو عبدالوهاب الحميقاني، المتهم بتقديم الدعم المادي إلى "القاعدة"، والتخطيط لتجنيد وتدريب مقاتلين.. ويشغل الحميقاني حاليا منصب الأمين العام لحزب "الرشاد" اليمني، الذي تأسس في يوليو 2012م، ويظهر بصورة مستمرة في القنوات السعودية.

وأشار الموقع إلى أن الحكومة السعودية لم ترد على الاستفسارات، التي دارت حول تركيز المملكة على الحميقاني ووضعه ضمن قائمة الإرهابيين الـ50 رغم أنه كان يتجول بحرية كبيرة في السعودية منذ بدء الحرب على اليمن.

ونوَّه إلى أن قائمة الموجودين على قوائم الإرهاب الأمريكية ضمن أسماء مثل، الحسن أبكر، القيادي في "حزب الإصلاح" وزعيم الحزب في محافظة الجوف، وعبدالله الأهدل، الحضرامي، الذين اتهمتهم الخارجية الأمريكية بدعم الإرهاب وتجنيد مقاتلين لتنظيم "القاعدة".

عزرائيل أقرب من الرواتب

في تقرير برلماني:

الإيرادات تورد لأرصدة خاصة

الحكومة تتستر على الجهات التي لم تورد الإيرادات

21 ملياراً رسوم تجديد عقود شركات الاتصالات مصيرها غير معروف

لم تصرف الحكومة 30% من أبريل إلى يوليو وتم صرف نصف راتب فقط

عدد من الوحدات الإدارية ترفض توريد الإيرادات للبنك المركزي

يبدوا إن عزرائيل أقرب للموظفين من صرف الراتب، ففي ممارسات حكومة الإنقاذ وصمت المجلس السياسي مايؤكد على كارثية هذه السياسات فبعد قرابة عشرة أشهر ووعود الحكومة التي قطعتها للبرلمان وإنتضار تسعة ملايين موظف تقديراً لأوضاع البلاد وتحدياً للعدوان للأسف هاهو تقرير بلماني يحمل الفاجعة وفضاعة تفشي الفساد والنهب للمال العام دون إستشعار الحكومة لمسئولياتها.. لايجب نهب مرتبات الموظفين تحت أي مسمى ومواجهة العدوان قضية وطنية فالمواطنون يقدمون أرواحهم دفاعاً عن الوطن ولن يبخلوا بالرواتب، لكن أن تذهب إيرادات إلى أرصدة خاصة فهذا هوا عدوان قذر ونهب صارخ لحقوق الموظفين.. الأولى بالحكومة أن تتعامل مع قضية المرتبات بشفافية لإن البلاد تواجه حرب لكن أن لا تورد الإيرادات وتصدر إعفائات بالمليارات وترفع أسعار المشتقات النفطية بشكل خيالي ويبقى الموظفون بدون مرتبات فهذا لايجب السكوت عليه.

الميثاق ستترك تفاصيل هذه المأساة مع تقرير برلماني قدم لمجلس النواب الثلاثاء الماضي من قبل لجنة الشؤون المالية حول متابعة مستوى تنفيذ الحكومة لحظة الإيرادات والنفقات للربع الثاني من العام 2017م وتوصيات المجلس بشأنها.

وفي ضوء ما قامت به اللجنة من إجراءات واطلاع على إيضاحات الجانب الحكومي لاستفساراتها وتساؤلاتها لتحقيق مهمتها فقد أوردت اللجنة البرلمانية عدة ملاحظات مهمة منها:

- ما يتعلق بالإيرادات:

1- أرجعت ردود الجانب الحكومي تأخر تنفيذ عدد من التوصيات المتعلقة بالجانب الإيرادي إلى تأخر مجلس النواب في إقرار عدد من مشاريع تعديل القوانين الضريبية والجمركية ، في حين لم تقدم الحكومة إلى المجلس حتى الآن أي مشاريع قوانين مع مذكراتها التفسيرية بهذا الخصوص.

2- أشارت ردود الجانب الحكومي إلى أن عملية ضبط وتوحيد تحصيل الأوعية الإيرادية وإنهاء الازدواج في التحصيل مازالت تواجهها صعوبات ومعوقات، بالإضافة إلى عدم التزام عدد من وحدات الجهاز الإداري والقطاع العام والصناديق والجهات المستقلة لما تم توقيعه من محاضر مع وزارة المالية بتوريد إيراداتها إلى البنك المركزي، وقد تم تكليف فرق عمل من وزارة المالية للنزول الميداني للتأكد من التزام تلك الوحدات بالمحاضر الموقعة مع وزارة المالية إلا أن ردود الجانب الحكومي لم تشر إلى نتائج عمل تلك اللجان وأسماء الجهات التي لم تلتزم بقرار الحكومة بتوريد الإيرادات إلى البنك المركزي وعدد وحجم الحسابات الخاصة بتلك الجهات رغم استفسار اللجنة حول ذلك.

3- إن الإجراءات التي تضمنتها ردود الجانب الحكومي لمعالجة الاختلالات المالية والإدارية والهيكلية لمصلحتي الضرائب والجمارك المتعلقة باستكمال الهياكل الإدارية والفنية لتلك المصالح وإعادة تنظيمها، وتأهيل قدرات العاملين في إدارات التحصيل الضريبي والجمركي، والتقييم والرقابة على أداء المكاتب والإدارات والوحدات المختلفة والعاملين فيها ومعالجة القصور في آلية التحصيل للأوعية الضريبية والجمركية المختلفة هي عبارة عن خطط لأهداف مستقبلية لا تزال قيد المراجعة ولم يبدأ في تنفيذها، وترى اللجنة أن عدم تنفيذ التوصيات المتعلقة بهذا الجانب سيؤدي إلى استمرار انخفاض الحصيلة الضريبية والجمركية واستمرار تراجع مساهمة تلك الموارد في خفض الفجوة التمويلية بين الإيرادات والنفقات.

4- من أهم الإجراءات التنفيذية التي تضمنتها ردود الجانب الحكومي بشأن زيادة تحصيل الأوعية الضريبية والجمركية ومكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي تمثلت في توحيد قيادة الحزام الأمني وتفعيل دور الأجهزة الأمنية في ضبط المنافذ في مداخل المحافظات، وكذا إنشاء (6) مراكز مراقبة جمركية على مداخل محافظات (الأمانة، عمران، البيضاء، ذمار) لتحصيل واستيفاء الرسوم الجمركية والضرائب على السلع والبضائع والمشتقات النفطية المدخلة عبر المنافذ الخارجة عن سيطرة الدولة.

وقد لاحظت اللجنة من خلال نزولها الميداني وجود تحسن في عملية التحصيل عبر تلك المراكز إلا أن هناك العديد من الاختلالات في عملية تحصيل واستيفاء الرسوم الجمركية عبر تلك المراكز على سبيل المثال وجود تباين واختلاف في قيمة الرسوم الجمركية المحصلة على نفس الأصناف أو الكميات، التلاعب في الكميات والأصناف خلال عملية الترسيم لتخفيض الرسوم الجمركية المقدرة عليها، كما أن هناك تعمداً من قبل بعض التجار ومالكي البضائع بإخفاء البيانات الجمركية وقوائم التعبئة حتى لا يتم الفحص والمطابقة للبضائع وفقاً لبياناتها الجمركية نتيجة لإيقاف ترحيل البيانات الجمركية آلياً من المنافذ الخارجة عن سيطرة الدولة وكذا ضعف الرقابة على أداء العاملين في تلك المراكز، كما لوحظ أن إجراءات مكافحة التهريب الجمركي لا تزال ضعيفة نظراً لتعدد الطرقات في مداخل المحافظات واستحداث المهربين العديد من الطرق الترابية والوسائل المختلفة للتهريب مع وجود تساهل من الأجهزة الأمنية في ضبط السلع والبضائع في مداخل عدد من المحافظات.

5- إن ما تضمنته خطة الإنفاق من إجراءات حول رفع كفاءة تحصيل الموارد الزكوية سواء عبر تشكيل لجان لحصر رأس المال العامل لكافة القطاعات أو تقديم تعديل عدد من مشاريع القوانين ذات الصلة بهذا المورد أو غيرها من الإجراءات لم تنفذ أي منها وتم الاكتفاء بإصدار قرار مجلس الوزراء بتوريد الزكاة لكبار المكلفين مركزياً بالمخالفة لقانون السلطة المحلية.

6- لم تتضمن ردود الجانب الحكومي أي إيضاحات عن أسباب عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصيل المبالغ المتأخرة من الرسوم المستحقة للخزينة العامة على شركات الاتصالات وكذا رسوم تجديد الرخص للشركات التي انتهت رخص عملها خلال العام 2017م والتي تصل إلى حوالي (21,1) مليار ريال.

ما يتعلق بالنفقات والمصروفات:

1- عدم التزام الحكومة بتوصيات المجلس المتعلقة بصرف المرتبات نهاية كل شهر ابتداء من شهر أبريل 2017م، حيث لم يتم تنفيذ ما جاء في خطة الإنفاق الربعية حول صرف المرتبات والتي أقرت صرفها وفقاً للنسب التالية (50%) مواد غذائية، (30%) سيولة نقدية، (20%) بريد.. حيث لوحظ العديد من الاختلالات في هذا الجانب كما يلي:

أ -ما يتعلق بصرف 50% مواد غذائية:

بالرغم من أن صرف هذه النسبة خفف من حدة الاحتقان لدى عموم موظفي الدولة ولو بشكل جزئي.. إلا أن تنفيذ تلك النسبة رافقها عدد من السلبيات من أهمها:

- ضعف الرقابة من قبل وزارة الصناعة والتجارة على المراكز التجارية التي تقوم بصرف البطائق التموينية وارتفاع أسعار السلع في تلك المراكز بنسبة (25%) مقارنة بالمراكز التي تقوم بالبيع نقداً مع ارتفاع أسعار السلع والبضائع من مركز لآخر وضعف جودة عدد من السلع والبضائع.

- اقتصار صرف البطائق التموينية على شريك واحد من القطاع الخاص بالرغم من إمكانية التعامل مع عدد من البنوك المحلية التي تمتلك كتلاً نقدية كبيرة ولها إمكانية في تطوير آلية الصرف بأكثر من مركز تجاري ونقطة بيع وعبر البطائق الممغنطة.

- عدم صرف البطائق التموينية لعموم محافظات ومديريات الجمهورية واقتصارها على أمانة العاصمة مع عدم وجود أي بيانات إحصائية حول مستوى تنفيذ البطاقة التموينية في أمانة العاصمة والمحافظات.

ب- ما يتعلق بصرف (30%) سيولة نقدية:

لم يتم الالتزام بصرف تلك النسبة شهرياً خلال الربع الثاني (أبريل -يونيو) من العام 2017م (ثلاثة أشهر) فترة تنفيذ الخطة، حيث ما تم صرفه نصف راتب لشهر أبريل فقط وتأخر صرفها حتى نهاية شهر يونيو 2017م، وتبقى ما نسبته (40%) من إجمالي السيولة النقدية المطلوب صرفها خلال الربع الثاني من العام 2017م.

ج- ما يتعلق بصرف 20% بريد:

- لم تنفذ الحكومة صرف هذه النسبة حتى الآن، وما قامت به هو إصدار وزارة المالية التعميمين (23، 24) لأجهزة الدولة بقطع الشيكات المتعلقة بتلك النسبة مع شيكات الأشهر الستة السابقة أكتوبر - مارس 2017م وتوريدها للهيئة العامة للبريد دون أن تقوم الهيئة العامة للبريد بتنفيذ تلك التعاميم، سواءً بفتح الحسابات المطلوبة لموظفي الدولة أو عمل البرنامج الآلي لإجراء عمليات السداد للفواتير والقروض وفقاً لخطة الحكومة للربع الثاني من العام 2017م.

2- لوحظ عدم التزام الحكومة بتقديم تقرير للمجلس حول مستوى تنفيذ خطة الإنفاق للربع الثاني 2017م.

واقترحت اللجنة في تقريرها على المجلس التوصيات التالية:

1- عدم صرف المرتبات وفقاً للآلية التي أقرتها الحكومة ووردت ضمن خطة الإنفاق للربع الثاني للعام 2017م.

2- عدم تحسين وضبط وتوحيد تحصيل جميع الأوعية الإيرادية وإنهاء الازدواج في التحصيل وإلزام وحدات الجهاز الإداري والقطاع العام والصناديق والجهات المستقلة بتوريد كافة إيراداتها إلى البنك المركزي اليمني.

3- عدم تنفيذ الآلية الخاصة بتحصيل فوارق أسعار المشتقات النفطية والرسوم الجمركية والضرائب والمشتقات النفطية المستوردة وتفعيل دور شركة النفط في إدارة وتسويق المشتقات النفطية سواء المستوردة عبر القطاع الخاص أو شركة النفط.

4- تأخر تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإصلاح الاختلالات الهيكلية في مصلحتي الضرائب والجمارك ومعالجة القصور في آلية التحصيل للأوعية الضريبية والجمركية والرقابة على أداء العاملين في المصلحتين.

5- عدم إيقاف التدخلات في أداء المصالح الإيرادية وإحالة المتسببين في عدد من تلك القضايا إلى النيابة والجهات القضائية المختصة.

6- عدم تحصيل الموارد الزكوية وفقاً لما تضمنته الخطة والاكتفاء بإصدار قرار مجلس الوزراء بتوريد الزكاة لكبار المكلفين مركزياً بالمخالفة لقانون السلطة المحلية.

7- عدم تحصيل المبالغ المتأخرة من الرسوم المستحقة للخزينة العامة على شركات الاتصالات ورسوم التجديد للشركات العاملة التي انتهت فترة عقودها خلال العام 2017م.

8- عدم تقديم تقرير شهري للمجلس حول مستوى تنفيذ خطة الإنفاق للربع الثاني للعام2017م.

هذا وقد أرجأ المجلس مناقشة التقرير إلى جلسة أخرى بحضور الجانب الحكومي المختص.

الأكوع والشوافي.. ووسام صرف الراتب

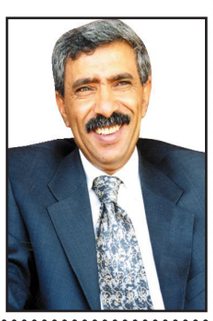

النائبان عبدالرحمن محمد الأكوع، وفيصل الشوافي أعلنا رسمياً أن أهم وأعظم وسمين يمكن أن يمنحا لهما في هذه المرحلة هو صرف المرتبات للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين.

ورفضا تسلم أي وسام من قبل المجلس السياسي في إطار الأوسمة التي منحها المجلس لنواب الشعب، متمسكين بصرف الراتب أولاً.

وقال الأستاذ عبدالرحمن الأكوع لـ«الميثاق»: «أرفض هذا الوسام، ووسامي صرف مرتبات الموظفين مدنيين وعسكريين وكف المظالم عن المواطنين».

أما النائب فيصل الشوافي فقال لـ«الميثاق»: «أرفض هذا الوسام، ووسامي الحقيقي هو صرف مرتبات الموظفين مدنيين وعسكريين وكذلك مرتبات المتقاعدين».

وكان رئيس المجلس السياسي الأعلى قد أصدر قراراً بمنح وسام الوحدة 22 مايو من الدرجة الثالثة لأعضاء مجلس النواب وعددهم «163» عضواً بتاريخ 22 مايو بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني السابع والعشرين لقيام الجمهورية اليمنية.

الحكومة مشغولة بصرف أراض للوزراء

كشفت وثيقة رسمية أن حكومة الانقاذ أصدرت قراراً برقم «60» لسنة 2017م قضى بصرف أراض لأعضاء الحكومة.. بمساحة «1260» لبنة من أراضي الدولة..

وجاء في الوثيقة التي حصلت «الميثاق» على صورة منها: استمع مجلس الوزراء الى مقترح وزير التربية والتعليم حول صرف أراض لأعضاء حكومة الانقاذ الوطني من أراضي وعقارات الدولة، وأقر التالي:

1- الموافقة على صرف 30 لبنة لكل وزير في حكومة الانقاذ الوطني من عقارات الدولة، على أن يصرف نصفها لبنك التسليف للاسكان مقابل بناء مساكن للوزراء في النصف الآخر، وذلك في إطار دعم البنك لإعادة ممارسة نشاطه.

2- على رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد الموقع وعمل المخططات اللازمة وتوزيع القطع وتسليم عقود التمليك للوزراء.

كما أن على رئيس مجلس إدارة بنك التسليف اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ الوحدات السكنية.

وأكد القرار العمل بهذا القرار من تاريخ 16 يوليو 2017م.

ونص القرار على إيكال مهمة التنفيذ الى رئيس الوزراء ونوابه وجميع الوزراء ورئيس هيئة الأراضي، ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف للإسكان.

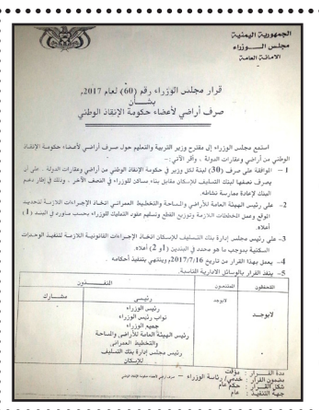

الجمهورية اليمنية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

قرار مجلس الوزراء رقم (60) لعام 2017م
بشأن
صرف أراضي لأعضاء حكومة الإنقاذ الوطني

استمع مجلس الوزراء إلى مقترح وزير التربية والتعليم حول صرف أراضي لأعضاء حكومة الإنقاذ الوطني من أراضي وعقارات الدولة، وأقر الآتي:

1- الموافقة على صرف (30) لبنة لكل وزير في حكومة الإنقاذ الوطني من أراضي وعقارات الدولة، على أن يصرف نصفها لبنك التسليف للإسكان مقابل بناء مساكن للوزراء في النصف الآخر، وذلك في إطار دعم البنك لإعادة ممارسة نشاطه.

2- على رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد الموقع وعمل المخططات اللازمة وتوزيع القطع وتسليم عقود التمليك للوزراء، كما أن على رئيس مجلس إدارة بنك التسليف اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ الوحدات السكنية.

3- على رئيس مجلس إدارة بنك التسليف اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإستكمال الإجراءات الفنية اللازمة لتنفيذ الوحدات السكنية بموجب ما هو محدد في البندين (1 و 2) أعلاه.

4- يعمل بهذا القرار من تاريخ 2017/7/16 وينشر بمثابة أحكامه.

5- يبلغ القرار بالوسائل الإدارية القانونية.

المعنيون		المعلومون	
		رئيس	مشارك
للتوقيع	للإعلام	رئيس الوزراء نواب رئيس الوزراء جميع الوزراء رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني رئيس مجلس إدارة بنك التسليف للإسكان	

بدأ التنفيذ: ... وقعت
مصدرو القرار: رئيس/ نائب رئيس مجلس الوزراء
نائب القرار: ... سر مجلس الوزراء
جهة التنفيذ: ... عام